هذا الحمام لنا ه يروى برفع الحمام على اهمال ليت وبنصبه على اعمالها هذا
على مذهب الجمهور ومن النحاة من جوز اعمال البقيه قياسا على ليت
فان الاعمال لم يسمع الا فيها ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم
من قاس معها ان قال بعض شراح الالفيه ولا يصح القياس في شيء
من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المولف
بالزايدة عن الموصوله فانها لا تبطل عمل هذه الاحرف نحو الحسون
انما عندهم به وقولـــه ولكنما يقضى فسوف يكون ومثلها
ما المصدريه نحو يعجبنى انما فعلت حسن اى فعلك حسن وتخفف
ان المكسورة الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيكثر اهمالها اى ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدا او خبر
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف ما فهى زايده واهمال ان
هو القياس لزوال اختصاصها بالاسما ولفوات بعض وجوه
مشابهتها للفعل والفتح الاخر وكونها على ثلاثه احرف واذا
خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره الا نادرا لان
الاصل في دخولها على المبتدا او الخبر فاذا فات ذلك اشترط ان لا
تفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا او الخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا ونقل اعمالها استصحابا
للحكم الاصلى فيها نحو وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما
فى الاثنين اى هذه والتى قبلها فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها
واللام فى لما لام الابتدا وما نكرة خبر ان وليوفينهم جواب
لقسم محذوف والتقدير ان كلا لخلق وجمع والله ليوفينهم وفى
تشديد لما فى الاثنين وتخفيف ان فلما بمعنى الا وان نافيه
وكلا فى الثانيه منصوب باضمار ارى وتلزم اللام الابتدائيه خبرها
اذا اهملت ولم يظهر المعنى لانها اذا اهملت صارت صورتها
صورة ان النافيه فجى باللام لئلا تشتبه كل من معنى النفى

١
والاثبات

والاثبات بالاخرى واما اذا اعملت او اهملت وظهر المعنى لوجود قرينة
دافعه لاحتمال النفى لم يلزم اللام بل قد يجب تركها كان زيد لن يقوم
هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه واما ابن الحاجب فوجب اللام بعدها
اهملت او اعملت وهى فى الاول للفرق وفى الثانى للاطراد الباب على سنن
واحد واذا خففت ان المفتوحة الهمزة بقى اعمالها ولكن ولكن يجب
فى غير ضرورة ان يكون اسمها ضمير الشان وان يكون مع ذلك محذوفا
اذ لو تعمل لزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك لان مشابهة ان
المفتوحه بالفعل اكثر من مشابهة المكسوره وقد سمع اعمال المكسوره
المخففه ولم يسمع اهمال المفتوحه المخففه فاوجبوا اعمالها وانما قدروا
اسمها ضمير الشان لانهم وجدوها داخلة على افعال غير ناسخه وقد
تقدم ان المكسوره لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن اصل وضعها
بالكليه فوجب اعمال المفتوحه فى ضمير الشان مقدرا ليكون داخلة
على جملة اسميه ويجرى على السنن السابق وانما اوجبوا حذفه لان
ان المفتوحه قد اثرت فى المعنى التغيير من الجمله الى المفرد فاوجبوا تغييرها
فى اللفظ لاجل ان يطابق اللفظ المعنى ويجب فى غير ضرورة ان يكون خبرها
جمله اسميه او فعليه لتكون الجمله مفسرة لضمير الشان نحو علم
ان سيكون هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه واما ابن مالك
فظاهر كلامه كالمغنى ان الشرط كون اسمها ضميرا محذوفا سواء كان ضمير
الشان ام غيره ثم الواقعه خبرا ان كانت اسميه او فعليه صدرها
بفعل جامد او متصرف متضمن دعا لم يحتج الى فاصل والا وجب
فصلها من ان بحرف تنفيس ونفى او قد او لو واذا خففت كان
بقى عملها وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان
المفتوحه لكن تخالفها فى ان خبرها لا يلزم كونه جمله وان
اسمها لا يلزم كونه ضمير شان ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله
ونحو ر حذف اسمها وذكره فى اللفظ لكنه قليل كقوله

Copyright © King Saud University